نشـــرة اليـــقظة

المرصد الجهوي لليقظة الاستراتيجية والذكاء الترابي

لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

ابريل 2026

في هذا العدد

مستجدات تحليلية – ص. 3

الغاز البحري بالمغرب: شركة شاريات تؤكد مشروع "أنشوا" بعد إعادة تهيئته بالعرائش

برنامج PREED 2030: جهة طنجة-تطوان-الحسيمة في صدارة الانتقال الطاقي

مستجدات بالأرقام – ص. 9

يسجل المركز الجهوي للاستثمار بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة 80 مليار درهم من الاستثمارات المصادق عليها سنة 2025

ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 0,9% خلال مارس 2026

مستجدات مختصرة – ص. 11

إعلان أول تسعيرة لشهادات آلية تعديل الكربون على الحدود ((MACF

إصلاح الجهوية المتقدمة: إطار قانوني جديد قيد الإعداد

أحداث – ص. 17

ورش دولي حول صمود المجالات المتوسطية أمام المخاطر المناخية

ورش حول المشاورات الجهوية للاستراتيجية الوطنية للمدن المتوسطة

المـــرصد الجـهوي لليـقظة الاسـتراتيجية والذكاء التـرابي لطنجة – تطوان – الحسيمة
Observatoire Régional de Veille Stratégique et d'Intelligence Territoriale de Tanger-Tétouan-Al Hoceima

جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
REGION TANGER-TÉTOUAN-HOCEIMA

المملكة المغربية ROYAUME DU MAROC

ملخص تمهيدي

تؤكد مستجدات شهر أبريل 2026 أن **جهة طنجة-تطوان-الحسيمة** تعيش لحظة تقاطع استراتيجي حاسمة. فإطلاق **برنامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون** 2030 ودخول آلية تعديل الكربون على الحدود حيز التنفيذ، يعكسان ترسيخ التحول الطاقي في الممارسات اليومية للفاعلين الاقتصاديين على المستوى الجهوي، متجاوزين الإطار الوطني. كما تعكس نتائج المركز الجهوي للاستثمار (80 مليار درهم من الاستثمارات المصادق عليها) وأداء منصة طنجة المتوسط (نمو بنسبة 8% في رقم المعاملات الصناعية) دينامية قوية في مجال الجاذبية الاستثمارية، من شأن مشروع "أنشوا" أن يعززها في حال تفعيله، خاصة على مستوى السيادة الطاقية.

غير أن هذه المؤشرات الإيجابية تستدعي قراءة متوازنة، إذ تستمر الفوارق المجالية داخل الجهة، وتظل الأقاليم الطرفية أقل استفادة من ديناميات النمو، في حين يفتح إصلاح الجهوية المتقدمة، المدعوم بزيادة 20% في الميزانيات الجهوية، آفاقاً جديدة يرتبط أثرها بمدى جودة الحكامة الترابية. كما تبرز هذه التحولات الحاجة إلى تعزيز التكامل بين التنمية الاقتصادية، والإدماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية على مستوى الجهة.

تتجه الأدوات نحو التنظيم، وتتضح آليات التمويل، وتتقدم الإصلاحات. غير أن قدرة الجهة على الاستفادة من هذه التحولات ستظل رهينة بجودة تدبيرها الترابي خلال المرحلة المقبلة.

الغاز البحري بالمغرب:

شركة شاريات تؤكد مشروع "أنشوا" بعد إعادة تهيئته بالعرائش

يشكل مسار مشروع "أنشوا" نموذجاً معبّراً، من عدة جوانب، عن التحديات البنيوية التي تطبع تطوير مشاريع المحروقات البحرية بإفريقيا، من اكتشافات واعدة وشراكات متعاقبة، إلى إكراهات التمويل وقابلية الاستثمار، وتعثرات الحفر، وانسحاب الشركاء، ثم إعادة التموقع الاستراتيجي للمشاريع. فبعد توقيع اتفاق شراكة في دجنبر 2023 مع شركة "إنرجيان" اليونانية-البريطانية، التي استحوذت على 45% من رخصة "ليكسوس" و37,5% من "ريصانة" بصفتها مشغلاً للمشروع، عادت شركة "شاريات" لتصبح المتحكم الوحيد في المشروع ابتداءً من ماي 2025، عقب تخلي "إنرجيان" عن كامل حصصها إثر النتائج المحدودة للبئر "أنشوا-3"، الذي تم حفره خلال النصف الثاني من سنة 2024، دون تحقيق الأحجام الإضافية المنتظرة.

وكان من الممكن أن يشكل هذا الانسحاب نهاية مشروع طال انتظاره لسنوات، غير أنه فتح، على العكس من ذلك، المجال أمام إعادة توجيه استراتيجية أكثر واقعية وربما أكثر متانة. فخطة الإنعاش المعلنة في يوليوز 2025، والمؤكدة بتاريخ 8 أبريل، ترتكز حالياً على تطوير المشروع انطلاقاً من الموارد المؤكدة للبئرين "أنشوا-1" و"أنشوا-2"، مع اعتماد مقاربة متكاملة للهندسة والتوريد والبناء والتركيب، بما يسمح بالتحكم في حجم الاستثمارات مع الحفاظ على قدرة إنتاجية تناهز 105 ملايين قدم مكعب قياسي يومياً، وفق مخطط التطوير المعلن في أبريل 2026.

أي ما يعادل نحو مليوني متر مكعب يومياً. وتُقدَّر القيمة الحالية الصافية الإجمالية للمشروع بما يتراوح بين 650 مليون ومليار دولار.

الأرقام الرئيسية لمشروع "أنشوا" الجديد

~2 مليون متر مكعب يومياً	القدرة الإنتاجية اليومية
1 مليار دولار أمريكي	الحد الأقصى للقيمة الحالية الصافية الإجمالية للمشروع(مع اعتبار 650 مليون دولار كحد أدنى)

بالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، حيث تزداد رهانات السيادة الطاقية حدةً، فإن القضية تتجاوز مجرد الجدوى التجارية لحقل غاز بحري. فالجهة تستورد شبه كامل احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وتظل من بين الجهات القليلة التي لا تتوفر بعد على إنتاج بحري تجاري، رغم توقيع اتفاق سنة 2022 لربط المشروع بأنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي، بشراكة بين شركة "شاريات" والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، وهو ما شكل آنذاك مؤشراً واضحاً على توجه وطني يروم إدماج غاز "أنشوا" ضمن المنظومة الطاقية للمملكة. ومن هذا المنطلق، فإن إعلان 8 أبريل 2026 لا يتعلق فقط بمسار شركة بريطانية متخصصة في التنقيب، بل يطرح أيضاً تساؤلاً استراتيجياً حول قدرة المغرب على الانتقال الفعلي إلى مرحلة إنتاج الغاز البحري، وتحويل اكتشاف مؤكد إلى قيمة اقتصادية واستراتيجية ملموسة.

من "أنشوا-3" إلى إعادة هيكلة المشروع: مسار معقد لكنه واضح المعالم

جاء توقيع الاتفاق مع شركة "إنرجيان" في دجنبر 2023 ضمن منطق صناعي متكامل. فقد وفرت الشركة، إلى جانب التمويلات الجديدة، خبرة تشغيلية ومصداقية لمؤسسة مدرجة بالبورصة وفاعلة في شرق البحر الأبيض المتوسط، بما يمكنها من قيادة برنامج حفر طموح. وكان الهدف يتجاوز تطويراً محدوداً ومتدرجاً، نحو إقامة مشروع بحري متكامل واسع النطاق على المستوى المتوسطي. غير أن نتائج بئر "أنشوا-3" لم ترقَ إلى مستوى التوقعات المطلوبة لدعم سيناريو التوسعة الكبرى الذي كانت "إنرجيان" تراهن عليه. ورغم أن عملية الحفر لم تُعتبر فشلاً تقنياً بالمعنى المباشر، فإن المعطيات المتحصل عليها ظلت غير كافية لتبرير نموذج التطوير الموسع للمشروع.

الجدوى المالية والحكامة التشاركية: شروط بلوغ قرار الاستثمار النهائي

على المستوى المالي، تكشف المعطيات المحيّنة عن وجود مفاوضات جارية مع مستثمرين مغاربة وفاعلين صناعيين كبار بخصوص رخص الاستغلال البحري. وتحمل هذه الإشارة دلالة استراتيجية مهمة، إذ تعكس توجهاً جديداً لشركة "شاريات"، يقوم ليس على إعادة تشكيل شراكة وفق نموذج "إنرجيان" القائم على هيمنة مشغل دولي، بل على استقطاب رساميل وطنية قادرة على مواءمة المصالح الوطنية مع تثمين الحقل الغازي. ويكتسي هذا التوجه أهمية خاصة في السياق المغربي، بالنظر إلى احتفاظ المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بنسبة 25% من الرخصة، وإلى التعبير الواضح للسلطات العمومية عن اهتمامها بتثمين الموارد البحرية وتحويلها إلى رافعة استراتيجية للأمن الطاقي الوطني.

يتوفر مشروع "أنشوا" على عناصر نضج حقيقية، من بينها المصادقة على دراسة التأثير البيئي من طرف اللجنة الوطنية للبيئة منذ أكتوبر 2023، وتوفر معطيات احتياطيات معتمدة من خبراء مستقلين بولاية تكساس الأمريكية، إضافة إلى إبرام اتفاق رسمي للربط بأنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي. وتشكل هذه العناصر مجتمعة الأسس الضرورية لبلورة مشروع قابل للتمويل. غير أن التحدي الأساسي يظل مرتبطاً باستكمال الهيكلة المالية للمشروع في سياق دولي تغيرت فيه شروط تمويل مشاريع الغاز البحري، بفعل ارتفاع تكلفة رأس المال، وتشديد متطلبات الحكامة البيئية والاجتماعية، وضرورة مواءمة آجال عقود بيع الغاز مع فترات استهلاك واسترداد كلفة البنيات التحتية البحرية.

في هذا الإطار، تبرز ثلاثة محاور رئيسية للتدخل:

1. تعزيز تعبئة الاستثمار الوطني لترسيخ المشاريع الطاقية الاستراتيجية على المستوى الترابي

في إطار اختصاصاته الذاتية المتعلقة بجذب الاستثمارات وتعزيز التنافسية الاقتصادية للمجال الترابي، يمكن لمجلس الجهة أن يضطلع بدور محوري في توحيد الفاعلين وتشجيع هيكلة تمويل يرتكز على المنظومة الوطنية. ويهدف هذا التوجه إلى تأمين تمويل المشاريع الهيكلية عبر تعبئة صناديق البنية التحتية والمؤسسات الوطنية، بما يساهم في تقليص التبعية لأسواق الرساميل الخارجية.

ويندرج هذا التدخل ضمن مهام تنسيق التنمية الجهوية، ويمكن تنزيله من خلال برنامج التنمية الجهوية، الذي يحدد مشاريع التنمية المزمع تنفيذها على مستوى الجهة في انسجام مع التوجهات الاستراتيجية للدولة. ولهذه الغاية، يخول لمجلس الجهة إبرام اتفاقيات شراكة مع القطاعين العام والخاص، بما يسمح بمواءمة مصالح الممولين مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية المحلية.
كما يمكن للمجلس، بالنظر إلى مكانته المؤسساتية، أن يساهم بإبداء الرأي خلال المشاورات التي تباشرها السلطات العمومية بشأن المشاريع الكبرى المبرمجة من طرف الدولة على مستوى الجهة.

2. تأمين التزود الطاقي الجهوي عبر آليات تعاقدية طويلة الأمد

ترتبط استدامة المشاريع الطاقية الكبرى والتنافسية الصناعية للجهة بشكل وثيق بإبرام عقود شراء طويلة الأمد، تضمن استقرار الأسعار والكميات. ويتطلب هذا التأمين تنسيقاً وثيقاً بين كبار الفاعلين الوطنيين في قطاع الطاقة، والمجموعات الصناعية الكبرى، والمستثمرين، بهدف مواءمة القدرات الإنتاجية مع حاجيات الجهة. كما يعزز إدماج بنيات تحتية جديدة، من قبيل محطات الغاز الطبيعي المسال، هذه الدينامية عبر إرساء سوق أكثر مرونة وانسيابية، مع ما يفرضه ذلك من تنسيق دقيق لضمان استدامة مردودية الأصول الطاقية المحلية على المدى الطويل.

في هذا السياق، تنتظم السياسات العمومية حول عدة روافع للحكامة، تشمل تخطيطاً مندمجاً يدرج الأمن الطاقي ضمن المحاور الاستراتيجية لبرنامج التنمية الجهوية، وتشاوراً مؤسساتياً يمكّن مجلس الجهة، عبر آلية إبداء الرأي، من الترافع لفائدة اتفاقيات تعاقدية تخدم الجاذبية الترابية، إضافة إلى إطار تعاقدي للشراكة يجمع القطاعين العام والخاص بهدف تعبئة الموارد الضرورية لإنجاز مشاريع ذات منفعة مشتركة. كما يرتكز هذا التوجه على مواكبة تقنية تؤمنها الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، من خلال توفير الخبرة القانونية والهندسة التقنية والمالية اللازمة لهيكلة هذا النوع من البرامج.

3. ترسيخ المشاريع الطاقية الهيكلية ضمن رؤية استراتيجية للتنمية الترابية والوطنية

يتطلب تطوير الإمكانات الطاقية البحرية وضمان استدامة المشاريع الغازية الكبرى بلورة رؤية وطنية متماسكة وطموحة. وترتكز هذه المقاربة على عمل منسق بين الدولة والفاعلين القطاعيين بهدف استقرار الإطار التنظيمي للشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع تحفيزات ملائمة لمخاطر الاستكشاف. ويشكل نجاح هذه المبادرات إشارة قوية للأسواق الدولية، من شأنها استقطاب فاعلين دوليين كبار، وإعادة تنشيط الاهتمام بالحوض الطاقي المغربي، وتعزيز السيادة الطاقية للمملكة.

وفي هذا الإطار، تتمحور الدينامية الجهوية حول أربعة روافع متكاملة، تتمثل في تخطيط استراتيجي مندمج يدرج دعم الأقطاب الطاقية ضمن المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الجهوية، وسياسة للجاذبية الترابية تشجع توطين الأنشطة المرتبطة بسلسلة الغاز وإحداث فرص الشغل المحلية، وتشاور مؤسساتي يمكّن مجلس الجهة، عبر صلاحية إبداء الرأي، من الترافع من أجل إدماج أمثل للمشاريع الطاقية داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي الجهوي، لا سيما من خلال تعزيز المحتوى المحلي، فضلاً عن إطار تعاقدي للشراكة مدعوم بالهندسة القانونية والتقنية والمالية التي توفرها الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع.

المصدر: رابط

برنامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون 2030:

جهة طنجة-تطوان-الحسيمة في صدارة التحول الطاقي

انعقد اليوم الوطني الأول للنجاعة الطاقية بتاريخ 1 أبريل 2026 بالرباط، ولم يكن مجرد موعد مؤسساتي عابر. فمن خلال الكشف عن برامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون في أفق 2030، منحت الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية مضموناً عملياً لتحول استراتيجي عميق، يتمثل في دخول الانتقال الطاقي بالمغرب مرحلة جديدة قائمة على التنزيل الترابي الفعلي. وقد امتد هذا الورش على مدى 18 شهراً، مع تعبئة 24 اتفاقية، و43 خبيراً، و36 ورشة عمل، و12 لجنة للتتبع، ما أتاح تحديد إمكانات للاقتصاد الطاقي تناهز 2,8 مليون طن معادل نفط، وتقليصاً يقدر بـ14 مليون طن من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، مقابل استثمارات إجمالية تقدر بـ48,5 مليار درهم. وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، باعتبارها ثاني قطب صناعي وطني ومحركاً لريادة الأعمال خلال سنة 2025، فإن هذه المبادرة لا تمثل مجرد فرصة إضافية، بل تشكل اختباراً حقيقياً لنضجها الترابي.

انتعاش وطني يعيد تموقع الجهة

تكشف حصيلة برامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون أن ثلاث جهات، هي الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة، تستحوذ مجتمعة على أكثر من 58% من الاستهلاك النهائي الوطني للطاقة، المقدر بـ16 مليون طن معادل نفط، وفق المعطيات المرجعية لبرامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون 2030 للفترة 2022-2023. ولا يعكس هذا الرقم فقط الوزن الاقتصادي لهذه الجهات، بل يترجم أيضاً مسؤولية متناسبة في المجهود الوطني لإزالة الكربون، وهو تحدّ لا يمكن لهذه المجالات الترابية تجاهله. وتبرز جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، مدفوعة بكثافة نسيجها الصناعي، وحجم تدفقاتها اللوجستية، واستمرار نموها الديمغرافي، ضمن الجهات الأكثر ارتباطاً بهذا التحول، والأكثر انتظاراً في ما يتعلق بتحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع. وأصبح أفق 2030 يشكل اليوم المرجع الأساسي لتحقيق الهدف الوطني المتمثل في بلوغ 20% من الاقتصاد في استهلاك الطاقة.

بالنسبة للجهات الأكثر تصنيعاً، فإن هذا الأفق الزمني يمثل في الآن ذاته فرصة استراتيجية واستحقاقاً حاسماً، فالجهات التي تبادر إلى الاستباق ستحول وزنها الطاقي إلى ميزة تنافسية مستدامة، في حين أن الجهات التي تتأخر ستجد نفسها خاضعة لآثار التحول بدل أن تكون فاعلة في قيادته.

البنية القطاعية: ثقل النقل والصناعة

تعكس البنية القطاعية للاستهلاك الوطني للطاقة، الموزعة بين النقل (6,1 مليون طن معادل نفط)، والبناء والإنارة العمومية (5,6 مليون طن معادل نفط، منها 74% موجهة للاستعمال السكني)، والصناعة (3 ملايين طن معادل نفط)، والفلاحة والصيد البحري (1,45 مليون طن معادل نفط)، واقعاً أكثر حدة وتبايناً على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة. ويظل قطاع النقل، باعتباره أول مجال لاستهلاك الطاقة وطنياً، القطاع الأكثر حساسية داخل الجهة، بالنظر إلى كثافة التدفقات اللوجستية المرتبطة بالموانئ واتساع الحظيرة السيارة. وتشكل الجهة مساهمة مهمة في هذا الاستهلاك، مع إمكانات للاقتصاد الطاقي قد تصل إلى 50% بحسب التدابير المعتمدة، من قبيل تعويض سيارات الأجرة الحرارية، والانتقال نحو المركبات الهجينة والكهربائية، وإزالة الكربون من المنظومة اللوجستية المينائية.

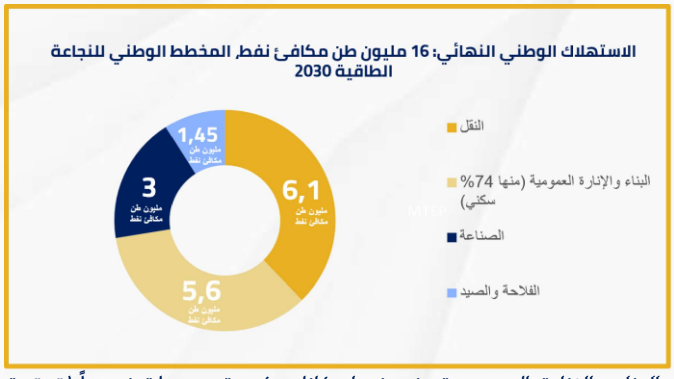

أما قطاع البناء والإنارة العمومية، فيوفر إمكانات كبيرة وسهلة نسبياً لتحقيق وفورات طاقية، مع قدرة تتجاوز 40% عبر تعميم الطاقة الشمسية الكهروضوئية، والسخانات الشمسية، والعزل الحراري للأسطح. وفي ما يخص القطاع الصناعي، فرغم تعقيد عملية تحوله، فإنه يتوفر على روافع عملية ملموسة، تشمل الإنتاج الذاتي للطاقة الشمسية، واستبدال مصادر الطاقة التقليدية بالكتلة الحيوية، وتحديث المحركات الصناعية. كما تستكمل الفلاحة والصيد البحري دائرة الفرص الجهوية، عبر اعتماد الضخ بالطاقة الشمسية والتجهيزات الحرارية ذات النجاعة العالية.

وتطرح الصناعة الجهوية، في هذا السياق، مفارقة مزدوجة تستوجب التوقف عندها بوضوح، فرغم أن مساهمتها في إحداث المقاولات الجديدة لا تتجاوز 6,85% على مستوى الجهة، فإنها تتركز ضمن منظومات صناعية كثيفة الاستهلاك الكهربائي، خاصة في قطاعي صناعة السيارات والطيران.

مفارقة داخل المفارقة: إن كبار الفاعلين الدوليين الذين يقودون هذه المنظومات الصناعية يفرضون اليوم متطلبات متزايدة مرتبطة بالبصمة الكربونية على موردیهم. وهذه الضغوط، التي تُنظر إليها غالباً كقيد إضافي، تمثل في الواقع أقوى رافعة تسريع متاحة أمام الجهة لدمج المقاولات الصغرى والمتوسطة المناولة ضمن مسار التحول الطاقي.

تفاوتات داخلية: انتقال طاقي متمركز بطنجة ولم يتحول بعد إلى دينامية جهوية

تكشف برامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون عن تفاوتات واضحة في إمكانات خفض الانبعاثات بين المجالات الترابية، حيث تتراوح النسب بين 0,5% و30,3% على المستوى الوطني. وعلى مستوى الجهة، لا يظهر هذا التفاوت فقط من خلال الأرقام، بل يتجسد بشكل بنيوي في الجغرافيا الاقتصادية للمجال الترابي. فقد كانت عمالة طنجة-أصيلة تستحوذ، سنة 2023، على 71,3% من مجموع الشركات النشيطة ذات الشخصية المعنوية، وتولد 88% من رقم المعاملات والقيمة المضافة الجهوية. وتستأثر طنجة بمعظم الاستهلاكات الصناعية واللوجستية، في حين تظل أقاليم مثل شفشاون (1,2% من إحداث المقاولات الجهوية)، والحسيمة (2,6%)، ووزان بعيدة نسبياً عن الديناميات الطاقية المكثفة.

ويفرض هذا الواقع قراءة واضحة، فالتحول الطاقي داخل الجهة يظل، إلى حدود الساعة، تحولاً متمركزاً بمدينة طنجة، بينما لا تزال آثار انتشاره نحو الأقاليم الداخلية محدودة وتحتاج إلى بناء فعلي. وإذا استمرت استثمارات النجاعة الطاقية وفق منطق التركز الاقتصادي القائم، فإنها ستسهم في تعميق الفوارق داخل الجهة بدل تقليصها.

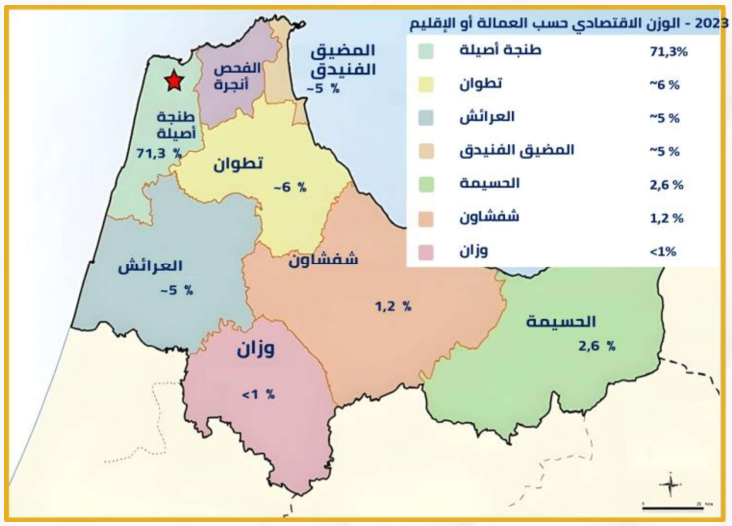

قد تجد الأقاليم الطرفية نفسها، في هذه الحالة، أمام وضعية مزدوجة من الهشاشة، محرومة من مكاسب النجاعة الطاقية، ومعرضة في الآن ذاته لتداعيات التغيرات المناخية دون توفر الموارد الكافية لمواجهتها. وهذا بالضبط هو السيناريو الذي ينبغي أن تسعى الجهوية التخطيطية إلى تفاديه.

روافع هيكلية داعمة للتحول الطاقي

طنجة المتوسط: بنية تحتية خضراء في طور التشكل

يرسخ ميناء طنجة المتوسط، الذي يضم 1.400 مقاولة ويوفر أكثر من 110 آلاف منصب شغل مباشر، مكانة المغرب ضمن العشرة الأوائل عالمياً في مجال الربط البحري. غير أن دوره لم يعد يقتصر على الأداء اللوجستي فقط، بل أصبح يتحول تدريجياً إلى رافعة للتحول الطاقي على مستوى منظومته الاقتصادية بأكملها. فمعايير المنظمة البحرية الدولية 2030 المتعلقة بخفض انبعاثات السفن ستفرض انتقالاً تدريجياً نحو مستويات أعلى من الامتثال البيئي بالنسبة لجميع الفاعلين ضمن السلسلة المينائية واللوجستية. ولا يتعلق الأمر هنا بإكراه مستقبلي بعيد، بل بإعادة هيكلة جارية بالفعل، ستمنح أفضلية تنافسية للمقاولات الجهوية التي بادرت مبكراً إلى التكيف، بما يمكنها من استقطاب التدفقات التجارية المرتبطة بالنقل البحري منخفض الكربون.

إن الأمر لا يتعلق بإكراه بعيد المدى، بل بإعادة هيكلة جارية بالفعل، ستمنح أفضلية تنافسية للمقاولات الجهوية التي استبقت هذا التحول، بما يؤهلها لاستقطاب التدفقات المرتبطة بالتجارة البحرية منخفضة الكربون.

مدينة محمد السادس طنجة تيك: قطب لإزالة الكربون الصناعي

مع تعبئة 2,1 مليار درهم لأشغال التهيئة، وتأكيد 11 مشروعاً صناعياً في مجالات البطاريات الكهربائية والمواد المتقدمة، بما يمثل 12,22 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة، تدخل مدينة محمد السادس طنجة تيك سنة 2025 مرحلة حاسمة. فهذه القطاعات تتموقع مباشرة في صلب سلاسل القيمة الخاصة بالتحول الطاقي العالمي. ومن المرتقب أن تخلق طلباً هيكلياً على المناولة المحلية والكفاءات التقنية، شريطة أن تتمكن المقاولات الصغرى والمتوسطة الجهوية فعلياً من بلوغ مستويات الاعتماد والتأهيل التقني المطلوبة للاندماج ضمن هذه السلاسل الإنتاجية، وهو ما يتعين على المرصد تتبعه عن كثب. كما يشكل تكنوبارك طنجة، الذي بلغ تقريباً حد التشبع مع تركيزه على مجالي التكنولوجيا الخضراء واللوجستيك الذكي، منظومة المواكبة الطبيعية لهذه الدينامية، غير أن محدودية قدرته الاستيعابية تطرح منذ الآن مسألة توسيعه.

آليات تمويل مبتكرة لتجاوز الإكراهات الميزانياتية

غالباً ما تُطرح القيود الميزانياتية كأول عائق أمام تحسين النجاعة الطاقية لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة. وتستجيب عقود الأداء الطاقي وشركات الخدمات الطاقية، التي تم عرضها خلال اليوم الوطني، بشكل مباشر لهذا التحدي، إذ تتيح تمويل مشاريع النجاعة الطاقية دون الحاجة إلى تعبئة رأسمال ذاتي، مع استرجاع الاستثمارات من خلال الوفورات المحققة. كما تؤكد الدينامية المتسارعة لمنح تراخيص الإنتاج الذاتي للطاقة، والتي تضاعفت خمس مرات منذ سنة 2023 على المستوى الوطني، أن الإطار التنظيمي بدأ يواكب الطموحات المعلنة. ويُعد ذلك مكسباً فعلياً، غير أن التفعيل الحقيقي له داخل نسيج المقاولات الجهوية الصغرى والمتوسطة لا يزال يتطلب مواكبة وتنظيماً.

أربع اتفاقيات عملية: الانتقال إلى مرحلة التنفيذ

لم يكن اليوم الوطني مجرد فضاء للتشخيص وتبادل الرؤى، بل شهد توقيع أربع اتفاقيات أطلقت فعلياً المرحلة التنفيذية لبرامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون، وهو ما يستوجب التوقف عند دلالاتها بالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة:

العلامة الوطنية للنجاعة الطاقية للمباني السكنية، تم توقيعها بين وزارة الانتقال الطاقي والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة. وتكتسي هذه الآلية أهمية مباشرة بالنسبة للنسيج العمراني الكثيف بمدينتي طنجة وتطوان، باعتبارها أول أداة معيارية عملية يتم تنزيلها على مستوى البنايات.

الاتفاقية الإطار لتتبع برامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون مع جمعية جهات المغرب، والتي تُقنن انخراط المجالس الجهوية في قيادة هذه البرامج. أما المرحلة المقبلة، والمتمثلة في الاتفاقيات الخاصة مع كل مجلس جهوي، ومن ضمنها مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، فستشكل الاختبار الحقيقي للإرادة السياسية الترابية.

علامة النجاعة الطاقية للمباني العمومية، الموقعة بين الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية والوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، والقابلة للتطبيق على التجهيزات العمومية الجهوية من مستشفيات وإدارات ومؤسسات تعليمية. وتمثل هذه الآلية رافعة للقدوة العمومية، لا ينبغي التقليل من أثرها التحفيزي على القطاع الخاص.

شراكة الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة التابع لصندوق الإيداع والتدبير من أجل إزالة الكربون الجهوي، والتي تفتح المجال أمام تمويل مؤسساتي منظم. كما أن حضور مجموعة صندوق الإيداع والتدبير ضمن هذا المسار يمثل إشارة قوية على إدماج التحول الطاقي ضمن دوائر التمويل طويل الأمد للتنمية الترابية.

في هذا الإطار، تبرز ثلاثة محاور رئيسية للتدخل:

1. استباق متطلبات إزالة الكربون الصناعي

إن الدخول التدريجي حيز التنفيذ لآلية التعديل الكربوني على الحدود الأوروبية لا يمثل تهديداً افتراضياً، بل يشكل خطراً هيكلياً بدأ يتجسد فعلياً بالنسبة لمصدري جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، خاصة في قطاعي صناعة السيارات والطيران المرتبطين مباشرة بالأسواق الأوروبية. فالمقاولات التي لن تباشر انتقالها الكربوني في الوقت المناسب ستواجه تكاليف إضافية عند التصدير، من شأنها تقليص هوامشها وإضعاف تموقعها داخل سلاسل القيمة الدولية. ويمكن لمجلس الجهة استباق هذا التحول من خلال توجيه آليات دعمه نحو الاستهلاك الذاتي للطاقة والحصول على شهادات المطابقة الكربونية، بما ينسجم مع محاور برنامج التنمية الجهوية.

ويستند التنفيذ التقني لهذا التحول إلى تنسيق مؤطر تعاقدياً مع المؤسسات العمومية المتخصصة، باعتبار هذا المجال من الاختصاصات المشتركة. ويسمح هذا التعاون الاستراتيجي بمواءمة التحفيزات الجهوية مع السياسات القطاعية الوطنية، بما يضمن استدامة تنافسية النسيج الإنتاجي الجهوي.

2. هيكلة انتقال الصناعة نحو النجاعة الطاقية

يشكل الحضور القوي لمنظومتي صناعة السيارات والطيران رافعة هيكلية مهمة للجهة، غير أن ذلك لا ينبغي أن يحجب واقعاً أكثر هشاشة، إذ لا تمثل الأنشطة الصناعية سوى 6,85% من مجموع إحداث المقاولات الجهوية، بينما تظل الأقاليم الطرفية بعيدة إلى حد كبير عن سلاسل القيمة الصناعية الكبرى. إن بناء سياسة جهوية للنجاعة الطاقية تقتصر آثارها على المنصات الصناعية الكبرى القائمة لن يحقق الهدف المنشود. فالتحدي الحقيقي يتمثل في إدماج المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في المناولة الصناعية، والصيانة الصناعية، والصناعات الغذائية، ضمن مسار الارتقاء الطاقي القائم على التعاون والتضامن الترابي.

كما أن تحديد القطاعات ذات الأولوية، والوساطة مع كبار الفاعلين المرتبطين بطنجة المتوسط ومدينة طنجة تيك، يندرج ضمن إطار تشاوري مع الهيئات المتخصصة، في حين تعبئ التكوينات المهنية المرتبطة بذلك مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ووزارة الصناعة والتجارة. ويجب أن يندرج هذا الإطار التعاقدي ضمن برنامج التنمية الجهوية، حتى تنسجم مشاريع النجاعة الطاقية مع السياسات القطاعية الوطنية، وتحدث أثراً ملموساً على مجموع النسيج الصناعي الجهوي.

3. إعادة التوازن إلى الجغرافيا الترابية للتحول الطاقي

لا يمكن اختزال التحول الطاقي الجهوي في تحول متمركز بمدينة طنجة فقط. فبرامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون تكشف عن تفاوتات ترابية كبيرة في إمكانات إزالة الكربون، كما أن خطر تركيز الاستثمارات في المجالات التي تتوفر مسبقاً على فاعلين اقتصاديين مهيكلين، وخاصة طنجة، يظل قائماً، على حساب الأقاليم الأكثر حاجة إلى هذه الدينامية التنموية.

يوفر صندوق نورديف، المخصص له غلاف مالي بقيمة مليار درهم على مدى خمس سنوات (2022-2027)، منحاً قد تصل إلى 30% من حجم الاستثمار المؤهل، مع اعتماد تحفيز ترابي متدرج بحسب موقع المشروع، يصل إلى 10% إضافية لفائدة المشاريع المنجزة بالأقاليم الأقل استفادة (الفئة 3: شفشاون، الحسيمة، وزان). ويضع هذا النظام القائم على التمييز الترابي أسس إعادة التوازن المجالي، وهو ما يستدعي، في أفق 2026، تعميقه عبر تحويل هذه المنحة إلى آلية متكاملة تجمع بين العقار الصناعي والنجاعة الطاقية وإحداث فرص الشغل المحلية.

كما أن تأهيل هذه المناطق يتطلب إطاراً تعاقدياً يعبئ الدولة والوكالات الحضرية والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، بهدف ضمان التقائية المبادرات المحلية مع أولويات التنمية الجهوية المستدامة.

4. تثمين ريادة الأعمال الفردية كرافعة للتحول الطاقي

تسجل الجهة أعلى معدل وطني لريادة الأعمال الفردية (21,5%) للسنة الثالثة على التوالي. ويمثل ذلك رصيداً حقيقياً من الدينامية المقاولاتية، يتمثل في نسيج كثيف من المقاولين الذاتيين وصغار التجار المنخرطين تدريجياً في مسار الهيكلة، غير أن ربط هذا النسيج برهانات التحول الطاقي لا يزال بحاجة إلى تنظيم فعلي. وتشكل قطاعات السكن، والصناعة التقليدية، والخدمات المحلية مجالات يمكن لهذا النكون الاقتصادي أن يتحول فيها إلى فاعل مباشر في تنزيل تدابير النجاعة الطاقية، شريطة توفير الوسائل العملية الضرورية، من قبيل الولوج إلى التمويل الأخضر، والمواكبة التقنية، والحلول الرقمية الملائمة.

ويرتكز تنفيذ هذا البرنامج على إطار تعاقدي يجمع الدولة والجهة والفاعلين المتخصصين، من قبيل الأمانة، وفونداب، والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، وفق آليات التنفيذ المنصوص عليها ضمن برنامج التنمية الجهوية. وبهذا فقط يمكن لريادة الأعمال الفردية أن تتحول من مجرد مؤشر على الحيوية الاقتصادية إلى رافعة فعلية للتحول الطاقي الترابي.

5. استثمار بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية كأداة لقيادة التحول

لا يمكن تدبير ما لا يتم قياسه بدقة. ويشكل البارومتر الشهري للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية أداة للرصد يمكن استثمارها بشكل أمثل ضمن مهمة تشخيص حاجيات وإمكانات المجال الترابي. كما أن تثمين هذه المعطيات، عبر إغنائها بمؤشرات قطاعية وإقليمية مرتبطة بالاستهلاك الطاقي للمقاولات، من شأنه توجيه سياسات النجاعة الطاقية بدقة ترابية تظل غائبة حالياً عن منظومات التخطيط الجهوي.

ويستند إعداد تحليل سنوي يربط بين ديمغرافية المقاولات والأداء الطاقي إلى شراكة مؤسساتية قوية، تقوم على تزويد الإدارات والمؤسسات العمومية بالمعلومات الضرورية لممارسة الاختصاصات الجهوية. وتضمن هذه الدينامية، المؤطرة باتفاقيات شراكة مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمندوبية السامية للتخطيط، انسجام المؤشرات السوسيو-اقتصادية ضمن برنامج التنمية الجهوية، مع احترام مبادئ التعاون والشفافية في العمل العمومي.

المصادر:

- رابط 1
- رابط 2
- رابط 3

الإجراءات الجهوية المرتبطة بالنجاعة الطاقية

التزام استراتيجي مؤطر ضمن برنامج التنمية الجهوية 2022-2027

جعلت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة من التحول الطاقي أحد المحاور الهيكلية لبرنامج التنمية الجهوية 2022-2027. ويغطي عقد البرنامج المبرم مع الدولة 84 مشروعاً موزعة على 16 مجالاً ضمن أربعة محاور استراتيجية، باستثمار إجمالي يبلغ 5,84 مليار درهم، منها 2,26 مليار درهم كمساهمة مباشرة من مجلس الجهة. وتحظى المكونات الطاقية والبيئية بمكانة محورية ضمن هذا الإطار، الذي يشكل خارطة الطريق العملية للجهة في أفق 2027.

برامج النجاعة الطاقية وإزالة الكربون: مبادرة تقودها الجهة وليست مفروضة عليها

لا يشكل المخطط الجهوي للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون 2030، الذي يتناوله هذا العدد، نتيجة لإملاءات وطنية، بل يندرج ضمن اتفاقية إطار تم توقيعها خلال مؤتمر المناخ المتوسطي لسنة 2023 من طرف مجلس الجهة، والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، وولاية الجهة، وحكومة الأندلس، فيما أُسند إنجازه إلى مكتب الدراسات "كلين تيك". وعلى المستوى الوطني، تحدد هذه المخططات إمكانات للاقتصاد في الطاقة تتراوح بين 10% و20% حسب الجهات، مع خفض لانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون يقدر بحوالي 15%، مقابل استثمارات إجمالية تناهز 48,5 مليار درهم. وتتحمل جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، باعتبارها ثاني قطب صناعي وطني، جزءاً مهماً من هذا الرهان.

الخدمات المحلية للطاقة والمناخ: تنزيل إقليمي غير مسبوق

تم تقديم مشروع الخدمات المحلية للطاقة والمناخ في غشت 2020 استجابة لنداء المشاريع الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي حول الشراكة من أجل مدن مستدامة. ويحظى هذا المشروع بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، مع قيادة جهة طنجة-تطوان-الحسيمة للمشروع، إلى جانب جهة بروفانس-ألب-كوت دازور كشريك متعاون.

يهدف هذا المشروع إلى إحداث ثمانية مراكز موزعة على مختلف أقاليم وعمالات الجهة، لتضطلع بدور مراصد للطاقة والمناخ، وحاضنات للمهن الخضراء، وفضاءات للحكامة الحضرية التشاركية.

في نونبر 2024، شارك وفد يضم 36 عضواً يمثلون الجهة والجماعات الثماني المستفيدة في المنتدى المتوسطي للانتقال الطاقي والمناخي، المنظم بمدينة مارسيليا بشراكة مع جهة بروفانس-ألب-كوت دازور. ويعكس هذا الحضور الدولي مستوى نضج هذا المشروع، كما يؤكد الاعتراف بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة كمرجع متوسطي في مجال الحكامة الطاقية المحلية.

وفي السياق ذاته، عزز مجلس الجهة شبكة مراقبة جودة الهواء عبر إضافة عشر محطات جديدة موزعة على خمس عمالات وأقاليم، بهدف قياس مستويات ثاني أوكسيد الكبريت، والجسيمات الدقيقة، والأوزون، ومؤشرات بيئية أخرى.

شراكات دولية ذات قيمة استراتيجية عالية

عملت الجهة، على امتداد السنوات الأخيرة، على بناء شبكة من الشراكات التي تندرج ضمن دينامية دولية مهيكلة في مجال الانتقال الطاقي. وخلال مؤتمر المناخ المتوسطي 2023 المنعقد بطنجة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي عرف مشاركة أزيد من 1.200 مشارك من 36 جنسية، تم توقيع ست اتفاقيات شراكة شملت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة بإفريقيا، إلى جانب سبع مدن بالجهة.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال بهدف تقليص استهلاك الطاقة وإرساء النجاعة الطاقية في مجال الإنارة العمومية بمدن الجهة. أما الشراكة مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، فتغطي النهوض بالنجاعة والاقتصاد في استهلاك الطاقة داخل القطاعات الأكثر استهلاكاً، وتعزيز قدرات الفاعلين الجهويين، والتحسيس لدى المتدخلين الاقتصاديين والمؤسساتيين.

المستجدات بالأرقام

تطوان: أشغال المحطة الجوية الجديدة تتجاوز نسبة إنجاز 40%

يسجل مشروع توسعة مطار تطوان سانية الرمل نسبة تقدم تفوق 40% على مساحة تبلغ 5.000 متر مربع. ويهدف هذا المشروع إلى رفع الطاقة الاستيعابية السنوية إلى مليون مسافر، استجابة للطلب المتزايد بشمال المملكة. وتعتمد هذه العملية على إحداث محطة جوية تستجيب للمعايير الدولية، مع تجهيزات لوجستيكية حديثة. ومن المرتقب تسليم المشروع سنة 2027، في إطار الاستعدادات لكأس العالم 2030. وتستفيد تطوان من هذا الاستثمار بالنظر إلى مكانتها كبوابة جوية استراتيجية للجهة الشمالية، التي تشهد دينامية سياحية واقتصادية متسارعة.

نسبة التقدم في الإنجاز

المساحة 5 000 m^2

المصدر: رابط

حركة النقل الجوي: دينامية نمو متواصلة بطنجة

إلى غاية نهاية فبراير 2026، سجلت المطارات المغربية ما يقارب 5,9 ملايين مسافر، بارتفاع بلغ 7,91% مقارنة بالسنة الماضية، مدفوعاً أساساً بحركة النقل الدولي نحو أوروبا وإفريقيا. وتستفيد الجهة بشكل كامل من هذه الدينامية، حيث سجل مطار طنجة ابن بطوطة نمواً بنسبة +7,23%، في انسجام مع الأداء الوطني، بما يعكس تعزز جاذبية المجال الترابي.

ويؤكد هذا النمو الدور المحوري للجهة كمنصة للربط والتواصل عند ملتقى المبادلات الأورو-إفريقية، إلى جانب المنصات الوطنية الكبرى كمطار محمد الخامس ومراكش المنارة وأكادير المسيرة. كما يشكل ذلك مؤشراً إيجابياً على تعزيز النسيج الاقتصادي الجهوي، وتنمية القطاع السياحي، وتحسين جاذبية الاستثمار، في سياق أصبحت فيه الربطية الجوية رافعة حاسمة للتنافسية الترابية.

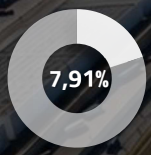

ارتفاع حركة النقل الجوي للمسافرين إلى غاية نهاية فبراير (على الصعيد الوطني)

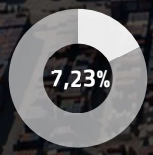

ارتفاع حركة النقل الجوي للمسافرين إلى غاية نهاية فبراير (طنجة)

المصدر: رابط

توزيع غلاف مالي بقيمة 5,49 ملايين درهم لفائدة 28 مهرجاناً سينمائياً

في إطار توزيع غلاف مالي وطني بقيمة 5,49 ملايين درهم مخصص لـ28 مهرجاناً سينمائياً، تبرز الجهة من خلال احتضانها لعدة تظاهرات مدعومة من طرف المركز السينمائي المغربي. وقد حظيت شفشاون باعتراف مزدوج من خلال تخصيص 200 ألف درهم للمهرجان الدولي لأفلام البيئة، و70 ألف درهم للمهرجان الدولي لفيلم الطفولة والشباب. أما طنجة، فقد استفاد مهرجانان بها من هذا الدعم، وهما مهرجان السينما والمدرسة (80 ألف درهم) ومهرجان كاب سبارطيل السينمائي (40 ألف درهم)، بما يعكس حيوية النسيج الثقافي والسينمائي بالجهة.

ويعزز هذا الاعتراف الوطني مكانة الجهة كفضاء للإشعاع الثقافي، في انسجام مع مؤهلاتها السياحية وجاذبيتها المتنامية.

5,49 ملايين لفائدة 28 مهرجاناً

المصدر: رابط

طنجة المتوسط: ارتفاع رقم المعاملات الصناعي بنسبة 8% سنة 2025

حقق النشاط الصناعي بمنصة طنجة المتوسط رقم معاملات بلغ 188 مليار درهم سنة 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 8% مقارنة بالسنة السابقة. ويستحوذ قطاع صناعة السيارات على الحصة الأكبر من هذا النشاط بما مجموعه 125 مليار درهم (+6,8%)، فيما سجل قطاعا اللوجستيك والنسيج-الطيران معدلات نمو بلغت على التوالي 9,6% و19%. كما تميزت السنة بضخ استثمارات خاصة جديدة بقيمة 17,13 مليار درهم، وإحداث 15.658 منصب شغل عبر 95 مشروعاً جديداً، خاصة داخل مدينة محمد السادس طنجة تيك. ومع نهاية سنة 2025، أصبحت المنطقة الصناعية تضم أزيد من 1.500 مقاولة وتشغل حوالي 145 ألف شخص.

رقم المعاملات الصناعي

17,13 مليارات من الاستثمارات الجديدة

المصدر: رابط

المستجدات بالأرقام

الحسيمة: تراجع بنسبة 32% في حجم مفرغات الصيد إلى غاية نهاية فبراير 2026

بلغت مفرغات الصيد الساحلي والتقليدي بميناء الحسيمة حوالي 550 طناً إلى غاية نهاية فبراير 2026، مسجلة تراجعاً بنسبة 32% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. كما انخفضت القيمة التجارية لهذه المنتجات بنسبة 35% لتستقر عند 31,92 مليون درهم. ويعزى هذا التراجع أساساً إلى انخفاض مفرغات الرخويات بنسبة 35% (460 طناً) والأسماك السطحية بنسبة 39%، رغم تسجيل ارتفاع بنسبة 69% في مفرغات القشريات. وعلى المستوى الوطني، ورغم تراجع الكميات بنسبة 18%، فقد ارتفعت القيمة الإجمالية لمنتجات الصيد البحري بنسبة 3% لتتجاوز 2,36 مليار درهم.

حجم مفرغات الصيد البحري

550 أطنان

المصدر: رابط

التضخم: ضغوط متحكم فيها لكنها ملموسة على مستوى الجهة

خلال مارس 2026، سجل مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعاً بنسبة 0,9% على أساس سنوي، مدفوعاً بزيادة أسعار المواد غير الغذائية (+1,1%) والمواد الغذائية (+0,6%)، وفقاً للمندوبية السامية للتخطيط. وعلى المستوى الشهري، بلغ معدل الارتفاع 1,2%، نتيجة بالأساس لارتفاع أسعار الخضر (+9,7%) والمحروقات (+10,7%).

وعلى الصعيد الجهوي، سجلت طنجة ارتفاعاً بنسبة 1,3%، متجاوزة المعدل الوطني، فيما عرفت تطوان زيادة أكثر اعتدالاً بلغت 1%. ورغم أن هذه المستويات تظل أقل من الذروات المسجلة بكليميم والحسيمة (+2,7%)، فإنها تستدعي يقظة خاصة فيما يتعلق بالقدرة الشرائية للأسر وتنافسية النسيج الاقتصادي المحلي.

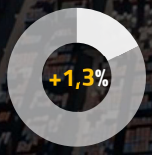

مؤشر أسعار الاستهلاك على مستوى طنجة

مؤشر أسعار الاستهلاك على الصعيد الوطني

المصدر: رابط

المركز الجهوي للاستثمار بطنجة-تطوان-الحسيمة يسجل 80 مليار درهم من الاستثمارات المصادق عليها سنة 2025

خلال الدورة الخامسة عشرة لمجلسه الإداري المنعقدة بتاريخ 8 أبريل 2026، قدم المركز الجهوي للاستثمار لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة حصيلة سنة 2025، مبرزاً حجم استثمارات إجمالي بلغ 80 مليار درهم، مع أكثر من 57 ألف منصب شغل. وفي هذا الإطار، حظي 83% من الملفات التي تمت دراستها من طرف اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بموافقة إيجابية. ولا تزال قطاعات الصناعة، والطاقات المتجددة، والسياحة تتصدر ترتيب القطاعات من حيث حجم ميزانيات الاستثمار.

منصب شغل 57 000

80 مليار درهم

المصدر: رابط

البنيات التحتية والخدمات العمومية

الرعاية الصحية الأولية: إعادة تأهيل 127 مؤسسة صحية بالجهة باستثمار قدره 579 مليون درهم

في إطار البرنامج الوطني لتأهيل 1.400 مركز للرعاية الصحية الأولية، أعلنت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية عن استكمال استثمار إجمالي بقيمة 6,4 مليار درهم، لفائدة أكثر من 20 مليون مواطن عبر جهات المملكة الاثنتي عشرة. وتستفيد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بشكل كبير من هذه الدينامية، من خلال إعادة تأهيل 127 مؤسسة صحية، بغلاف مالي بلغ 579 مليون درهم، خُصص لتحديث البنيات التحتية، وتأهيل التجهيزات الطبية، وإرساء نظام معلوماتي رقمي مندمج. وتعزز هذه المبادرة دور مؤسسات القرب باعتبارها الحلقة الأولى في مسار العلاج، في انسجام مع ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

المصدر: رابط

إصلاح المنظومة الصحية: جهة طنجة-تطوان-الحسيمة في صدارة الورش الوطني

خلال اجتماع لجنة القيادة برئاسة رئيس الحكومة، تم تسجيل تقدمات مهمة تمثلت في استكمال 15 مشروعاً استشفائياً سنة 2026 (+3.000 سرير)، وإطلاق برنامج جديد لتأهيل 1.600 مركز للرعاية الصحية الأولية بغلاف مالي قدره 7 مليارات درهم.

وتتميز الجهة باحتضانها للمشروع النموذجي للمجموعات الصحية الترابية، حيث أظهرت نتائجه الإيجابية — من ارتفاع عدد المستفيدين، وتعزيز الموارد البشرية، وتحسين التنسيق بين المؤسسات الصحية — أنه نموذج مرشح للتعميم على المستوى الوطني.

المصدر: رابط

إطلاق دراسة لإنجاز طريق سيار يربط بين الحسيمة وتطوان

باشرت وزارة التجهيز والماء إنجاز دراسة استراتيجية لإحداث طريق سيار بطول 250 كيلومتراً يربط بين الحسيمة وتطوان. ويهدف هذا العمل التحضيري إلى تحديد المسار الأمثل، وتقييم الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي، إلى جانب تقدير الكلفة الإجمالية للمشروع.

ويهدف هذا المشروع البنيوي إلى تقليص مدة التنقل على الواجهة المتوسطية، ودعم النشاط السياحي، وفك العزلة عن المناطق الجبلية بشمال المملكة.

المصدر: رابط

المكتب الوطني للسكك الحديدية يدمج طنجة والقنيطرة ضمن نطاق شبكة النقل الجهوي السريع المستقبلية

قام المكتب الوطني للسكك الحديدية بتوسيع النطاق الجغرافي لمشروعه الخاص بالنقل السككي الحضري، من خلال إدماج محوري طنجة والمنطقة الصناعية بالقنيطرة. وفي هذا الإطار، تم إطلاق طلب عروض لإنجاز دراسات سوق تهدف إلى تحديد حاجيات المرتفقين المستقبليين لهذه الشبكة الخاصة بالنقل الجماعي.

وتشكل هذه المبادرة محطة أساسية في مسار التخطيط لشبكة النقل الحضري والجهوي المستقبلية التي يشرف عليها المكتب.

المصدر: رابط

نقاط الاهتمام بالنسبة للعمل الجهوي

يشكل توسيع نطاق شبكة النقل الجهوي السريع ليشمل محوري طنجة والمنطقة الصناعية بالقنيطرة تقدماً مهماً في مجال التنقل الحضري على مستوى القطب الاقتصادي الجهوي. كما يندرج هذا المشروع ضمن الاستعدادات لكأس العالم 2030 وفي إطار تعزيز جاذبية المجال الترابي. غير أنه يطرح في المقابل إشكالية لا يمكن لمجلس الجهة تجاهلها، وتتعلق بالعدالة المجالية في الولوج إلى البنيات التحتية الخاصة بالتنقل.

المخاطر الواجب استباقها: إن تركيز استثمارات التنقل على محور طنجة–القنيطرة قد يؤدي إلى تعميق الاختلالات داخل الجهة. فالأقاليم الشرقية والجنوبية، وعلى رأسها الحسيمة وشفشاون ووزان، لا تزال تعاني من عزلة بنيوية. كما أن دينامية التمركز الحضري غير المؤطرة قد تساهم في تفاقم الهجرة الداخلية واستنزاف الموارد البشرية بالمناطق الطرفية.

الفرص الممكن اغتنامها: يمكن لشبكة النقل الجهوي السريع أن تتحول إلى ورقة قوية ضمن استراتيجية الجهة لجذب الاستثمارات الصناعية بطنجة. كما يمكن لمجلس الجهة الاستناد إلى هذا المشروع من أجل التفاوض، بالموازاة، حول التزامات من طرف الدولة لتطوير الربط بين المدن لفائدة الأقاليم المعزولة، خاصة مشروع الطريق السيار الحسيمة–تطوان الذي توجد دراسته قيد الإنجاز.

الفاعلون الواجب تعبئتهم: يقتضي هذا الملف تنسيقاً وثيقاً بين المتدخلين الوطنيين في مجال النقل السككي، وفاعلي اللوجستيك والصناعة بالشمال، والمصالح الحكومية المختصة بالتجهيز، إلى جانب المنتخبين الممثلين للأقاليم الأكثر بعداً عن تدفقات الاستثمار.

القرارات المقترحة: إدراج إشكالية التنقل بين الأقاليم ضمن أجندة عقد البرنامج المقبل، وربط دعم مجلس الجهة لمشروع شبكة النقل الجهوي السريع بالتزامات موازية تتعلق بفك العزلة عن المناطق القروية والجبلية.

وزان: توقف أشغال مشروع طرقي مهيكل وسط المدينة

تعرفت أشغال تهيئة الشارع الرئيسي بمدينة وزان، الذي يشكل محوراً استراتيجياً يربط بين عدد من الإدارات، توقفاً منذ ستة أشهر بسبب انسحاب الشركة المكلفة بالأشغال. وقد أدى هذا الوضع إلى تدهور حالة الطريق، وصعوبات في حركة السير، وخسائر اقتصادية بالنسبة للتجارة المحلية.

المصدر: رابط

نقاط الاهتمام بالنسبة للعمل الجهوي

إن توقف أشغال تهيئة الشارع الرئيسي بمدينة وزان منذ ستة أشهر، عقب انسحاب الشركة المكلفة بالأشغال، يعكس هشاشة بنيوية تتجاوز حدود هذه المدينة وحدها. فالتدهور الذي طال محوراً اقتصادياً مركزياً، والخسائر التي تكبدتها تجارة القرب، وصعوبات التنقل الناتجة عن ذلك، تشكل كلها مؤشراً لا يمكن لمجلس الجهة تجاهله داخل إقليم يعاني أصلاً من الهشاشة.

المخاطر الواجب استباقها: إن غياب آلية سريعة لإعادة إطلاق المشروع قد يؤدي إلى تراجع ثقة الفاعلين الاقتصاديين المحليين والمواطنين في قدرة المؤسسة الجهوية على استكمال مشاريعها. كما قد يشكل هذا الوضع سابقة تُثني المقاولات المحلية مستقبلاً عن الترشح لصفقات مماثلة.

الفرص الممكن اغتنامها: تتيح هذه الوضعية فرصة لإعادة النظر في بنود الصفقات العمومية الجهوية، بهدف تأطير أفضل لمخاطر تعثر الشركات المتعاقدة، خاصة عبر آليات ضمان معززة ومساطر تعويض وتسريع الاستبدال.

الفاعلون الواجب تعبئتهم: تتطلب إعادة إطلاق الورش تعبئة السلطات الإقليمية، والمصالح التقنية الجهوية المختصة، وهيئات المراقبة المالية، إضافة إلى ممثلي النسيج التجاري والجمعوي المحلي الذي تتفاقم وضعيته بشكل مباشر مع استمرار الجمود.

القرارات المقترحة: إيفاد مهمة للوساطة من أجل تحديد شروط الاستئناف السريع للأشغال، والشروع في مراجعة البنود التعاقدية المؤطرة لصفقات الأشغال على مستوى الجهة.

طنجة: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب يطلق التحضيرات الخاصة بمحطة لتحلية مياه البحر

أطلق المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب طلب عروض لتعيين مكتب للمواكبة الاستراتيجية يتولى هيكلة مشروع محطة تحلية مياه البحر بطنجة. وسيتم إنجاز هذه البنية التحتية في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، بطاقة سنوية تبلغ 150 مليون متر مكعب، بهدف تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة المدينة.

وستشمل هذه المواكبة الجوانب التقنية والقانونية والمالية، من أجل مواجهة الإجهاد المائي المتواصل الذي يؤثر على احتياطات السدود بالجهة.

المصدر: رابط

نقاط الاهتمام بالنسبة للعمل الجهوي

يشكل إطلاق طلب العروض الخاص بالمواكبة الاستراتيجية لمشروع محطة تحلية مياه البحر بطنجة، بطاقة سنوية تبلغ 150 مليون متر مكعب، استجابة هيكلية للإجهاد المائي المتواصل. غير أن حجم هذه البنية التحتية وطبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المعتمدة في المشروع يفرضان يقظة خاصة من طرف مجلس الجهة.

المخاطر الواجب استباقها: قد يؤدي مشروع بهذا الحجم إلى إزاحة استثمارات مائية أخرى على مستوى الأقاليم الأقل استفادة. كما أن الكلفة المرتفعة بطبيعتها للمياه المحلاة قد تؤثر على الفئات الأكثر هشاشة وعلى الأنشطة الفلاحية المعتمدة على الموارد المائية. ويستوجب الأثر المحتمل على الموارد البحرية بالساحل الطنجي بدوره تقييماً استباقياً.

الفرص الممكن اغتنامها: يمكن لهذا المشروع أن يشكل رافعة لتسريع التفكير في حكامة الماء على المستوى الجهوي، من خلال تموقع مجلس الجهة كفاعل في الحوار بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والجماعات الترابية، ومستعملي الموارد المائية. كما يفتح آفاقاً في مجال التكوين في مهن الماء وتطوير الشعب المرتبطة بها.

الفاعلون الواجب تعبئتهم: تفرض تعقيدات المشروع إشراك المتدخلين العموميين في قطاعي الماء والطاقة، ووكالات الأحواض المائية المعنية، والجماعات الساحلية المعرضة بشكل مباشر لتأثيرات البنية التحتية، ومهنيي الصيد التقليدي الذين تتقاطع مجالات نشاطهم مع نطاق المشروع، إضافة إلى الشركاء الخواص المرشحين للمساهمة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

القرارات المقترحة: المطالبة بإنجاز دراسة مستقلة للأثر البيئي المرتبط بتصريف المياه المالحة على الساحل، وإدراج المشروع ضمن رؤية أشمل تهم العدالة في توزيع الموارد المائية بين طنجة وباقي أقاليم الشمال.

ريسما وأكور تعلنان عن برنامج جديد لتطوير القطاع الفندقي بالمغرب

عززت مجموعتا ريسما وأكور شراكتهما التاريخية من خلال الإعلان عن افتتاح فندق "سوفيتيل" بطنجة بسعة 175 غرفة في أفق سنة 2029. ويتضمن هذا التعاون أيضاً برنامجاً لتجديد الوحدات الفندقية الحالية، إلى جانب إحداث أكاديمية تكوين ممولة بشكل مشترك، مخصصة لمهن السياحة. وترتكز هذه الاستراتيجية على نموذج تطوير قائم على الامتياز التجاري، كما تندرج ضمن الاستعدادات الوطنية للبنيات التحتية المرتبطة بتنظيم كأس العالم 2030.

المصدر: رابط

اللوجستيك وسلاسل التوريد

طنجة المتوسط: الإفراج عن واردات النسيج بعد اضطرابات لوجستيكية

أتاحت مشاورات جمعت مستوردي الأقمشة، وإدارة الجمارك، والسلطات المينائية بطنجة المتوسط، الإفراج عن جزء من البضائع التي ظلت عالقة بسبب اضطرابات في النقل البحري. وفي أعقاب هذه الاجتماعات، تمت معالجة 52 حاوية بهدف تجاوز الاختناقات الناتجة عن التوترات الجيوسياسية والتقلبات المناخية. كما التزمت السلطات بتبسيط المساطر الإدارية للحفاظ على تنافسية قطاع النسيج الوطني.

المصدر: رابط

التنمية الاقتصادية والحكامة

إصلاح الجهوية المتقدمة: نحو إطار قانوني جديد قيد التبلور

صادق مجلس الوزراء، المنعقد بالرباط برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على مشروع قانون تنظيمي يقضي بتعديل القانون 111.14 بهدف تعميق ورش الجهوية المتقدمة. وينص هذا النص، الذي أعدته وزارة الداخلية، على رفع ميزانيات الجهات بنسبة 20%، وإقرار حد أدنى سنوي لتحويلات الدولة يبلغ 12 مليار درهم ابتداءً من سنة 2027، إلى جانب تخصيص حصص من المداخيل الجبائية الوطنية لفائدة الجهات.

وعلى مستوى الحكامة، يعيد المشروع تحديد الاختصاصات بين الدولة والجهات، كما يحول الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع إلى شركات مساهمة خاضعة للقانون الخاص، بهدف تسريع وتيرة إنجاز البرامج. ويشجع كذلك على التعاون بين الجهات من خلال إحداث تجمعات جهوية. وبالنسبة للجهة، تمثل هذه الإصلاحات فرصة لتعزيز دينامية التنمية وترسيخ تموقعها كجهة رائدة على الصعيد الوطني.

المصدر: رابط

افتتاح مركز لمواكبة المقاولين بمدينة طنجة

افتتحت مجموعة البنك الشعبي المركزي بطنجة مركز "المقاول الشعبي ابن بطوطة"، كثاني مؤسسة من هذا النوع بعد مركز مراكش. ويهدف هذا الفضاء إلى مواكبة المقاولات الصغيرة جداً، والتجار، والصناع التقليديين بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وتشمل الخدمات المقدمة الاستشارة، والدعم غير المالي، إلى جانب الولوج إلى حلول التمويل. ويأتي افتتاح هذا المركز في إطار برنامج وطني يهدف إلى إحداث مركز داخل كل بنك شعبي جهوي.

المصدر: رابط

المشاريع الكبرى المهيكلة

مواصلة دراسات الجدوى الخاصة بالنفق البحري بين إسبانيا والمغرب

دخل مشروع الربط السككي الممتد على طول 65 كيلومتراً تحت مضيق جبل طارق مرحلة جديدة، عقب الإفراج عن تمويلات من طرف الحكومة الإسبانية لتعميق الدراسات التقنية. وقد أطلق اتفاق ثنائي بين المغرب وإسبانيا فترة دراسات تمتد لثلاث سنوات، مخصصة لدراسة النشاط الزلزالي ونمذجة قاع البحر. ورغم تأكيد خبراء للجدوى التقنية لعمليات الحفر، فإن الجدولة التقديرية ترجح انطلاق الأشغال في أفق سنة 2030، بكلفة تفوق 8,5 مليارات يورو بالنسبة للشطر الإسباني.

المصدر: رابط

الثقافة والتراث

إحداث متحف بحري بأصيلة لتثمين التراث المحلي

ستحتضن مدينة أصيلة متحفاً بحرياً باستثمار يبلغ 13,5 مليون درهم، بتمويل مشترك بين مجلس الجهة، ووزارة الصيد البحري، وغرفة الصيد البحري المتوسطية. ويهدف هذا المشروع، الذي سيقام داخل المدينة العتيقة على أرض وفرتها الجماعة، إلى الحفاظ على أدوات وتقنيات الصيد التقليدي، والتحسيس بأهمية البيئة البحرية. كما تروم هذه البنية تعزيز العرض السياحي بالمنطقة وتشجيع البحث العلمي المرتبط بالتاريخ البحري.

المصدر: رابط

طنجة: تصنيف مقبرة الحيوانات ببوبانة ضمن قائمة المعالم التاريخية

قامت وزارة الشباب والثقافة والتواصل بإدراج مقبرة الحيوانات "ذا أنيمال ريست هوم"، الواقعة بمنطقة بوبانة بمدينة طنجة، ضمن قائمة المعالم التاريخية. ويعود تاريخ هذا الموقع إلى أربعينيات القرن الماضي، حيث أنشأه مقيمون بريطانيون خلال فترة الوضع الدولي لمدينة طنجة، ليصبح اليوم محمياً قانونياً ضد مشاريع التوسع العقاري.

وقد تم تثبيت هذا القرار، المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 مارس 2026، عقب تنبيهات أطلقتها جمعيات محلية بشأن القيمة التاريخية والثقافية لهذا الموقع.

المصدر: رابط

تطوان، عاصمة متوسطية للثقافة والحوار 2026: انطلاق الاحتفالات الرسمية

أُعطيت، يوم 16 أبريل بمدينة تطوان، الانطلاقة الرسمية لاحتفالات "عاصمة المتوسط للثقافة والحوار 2026"، بحضور وزير الشباب والثقافة والتواصل محمد المهدي بنسعيد، إلى جانب شخصيات دبلوماسية مغربية وأجنبية، وفنانين، ومثقفين، وممثلين عن المجتمع المدني. وتجسد هذه التظاهرة اعترافاً دولياً بالمكانة الثقافية لمدينة يشع تراثها إلى ما وراء ضفتي المضيق.

ويرتكز هذا البرنامج على شراكة تجمع جماعة تطوان، والاتحاد من أجل المتوسط، ومؤسسة آنا ليند، وجامعة عبد المالك السعدي، حيث يتضمن على امتداد السنة معارض، وأمسيات موسيقية، ولقاءات فكرية، وعروضاً فنية تتمحور حول التراث المادي واللامادي للمدينة. وإلى جانب إشعاعه الثقافي، يشكل هذا التتويج رافعة لتعزيز الجاذبية السياحية والقوة الناعمة الترابية للجهة، بما يضمن آثاراً ممتدة على المدى الطويل.

التشريعات والمعايير الدولية

نشر أول سعر لشهادات آلية التعديل الكربوني على الحدود

حددت المفوضية الأوروبية أول سعر فصلي لشهادات آلية التعديل الكربوني على الحدود عند 75,36 يورو للطن من ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفصل الأول من سنة 2026. ويهدف هذا النظام إلى ضمان خضوع المنتجات المستوردة إلى الاتحاد الأوروبي لتكلفة كربونية مماثلة لتلك التي يتحملها المنتجون المحليون. وتعتمد منهجية الاحتساب على المتوسط المرجح لأسعار حصص نظام تبادل حصص انبعاثات الاتحاد الأوروبي.

ويشمل الجدول الزمني أربع نشرات فصلية خلال سنة 2026، تليها تسعيرة أسبوعية وإلزامية اقتناء وإرجاع الشهادات ابتداءً من فبراير 2027. كما يطبق هذا النظام على جميع السلع المؤهلة، مثل الفولاذ والألمنيوم، المستوردة إلى الاتحاد الأوروبي، ما يجعل تدفقات التصدير العابرة عبر هذا المحور اللوجستيكي خاضعة لهذه التكاليف الكربونية.

وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، المرتبطة بشكل وثيق بسلاسل القيمة الصناعية الأوروبية، فإن التداعيات تبدو ذات أهمية خاصة. فمن جهة، قد تواجه المقاولات المصدرة، خاصة في قطاعات السيارات والمعادن ومواد البناء، ارتفاعاً في تكاليف الولوج إلى السوق الأوروبية إذا ظلت عملياتها الإنتاجية كثيفة الانبعاثات الكربونية، مما قد يؤثر على تنافسيتها مقارنة بمنتجين انخرطوا بالفعل في مسارات إزالة الكربون. ومن جهة أخرى، يشكل هذا القيد رافعة استراتيجية للاستثمار، من خلال دفع الفاعلين الصناعيين المحليين إلى تسريع انتقالهم الطاقي عبر الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، والابتكار الصناعي، بهدف تقليص بصمتهم الكربونية والحفاظ على ولوجهم إلى السوق الأوروبية.

المصادر: رابط 1 رابط 2

الفصل الأول 2026 – حيز التنفيذ
نشر أول تسعيرة فصلية
75,36 يورو / طن من ثاني أكسيد الكربون – بناءً على المتوسط المرجح لنظام EU ETS

الفصلان الثاني إلى الرابع 2026
ثلاث نشرات فصلية إضافية
إجمالي أربع تسعيرات منشورة خلال سنة **2026**

فبراير 2027
إلزامية اقتناء وإرجاع الشهادات
تسعيرة أسبوعية · دخول التطبيق الفعلي على الفولاذ والألمنيوم وجميع المنتجات المؤهلة الداخلة إلى الاتحاد الأوروبي

من اليوم إلى فبراير 2027
فترة استباقية للانخراط في الانتقال الكربوني الصناعي وتفادي التكاليف الإضافية المرتبطة بالتنافسية

نقاط الاهتمام بالنسبة للعمل الجهوي

إن الدخول الفعلي لآلية التعديل الكربوني على الحدود ابتداءً من فبراير 2027 يترك هامشاً زمنياً محدوداً للتحرك. وبالنسبة لجهة يرتبط نسيجها الصناعي بشكل وثيق بسلاسل القيمة الأوروبية، خاصة في قطاعات السيارات والمعادن ومواد البناء، فإن سعر 75,36 يورو للطن من ثاني أكسيد الكربون لا يمثل مجرد إجراء تنظيمي نظري، بل سيتحول عملياً إلى تكاليف إضافية للولوج إلى السوق بالنسبة للمصدرين المحليين الذين لم يباشروا مسار إزالة الكربون.

المخاطر الواجب استباقها: قد تجد المقاولات المتوسطة، ذات القدرات التمويلية المحدودة مقارنة بالمجموعات الصناعية الكبرى، صعوبة في تحمل هذا الضغط الجديد على التنافسية. كما قد يصبح جزء من النسيج الصناعي الجهوي في وضعية هشاشة قبل الاستفادة من أدوات وآليات التمويل الضرورية للانتقال الطاقي. ولا يمكن أيضاً استبعاد خطر انتقال بعض الأنشطة الصناعية نحو مجالات ترابية أقل تعرضاً لآلية التعديل الكربوني على الحدود.

الفرص الممكن اغتنامها: تخلق هذه الآلية حافزاً قوياً للاستثمار في الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية الصناعية. فالمقاولات التي تستبق هذا التحول ابتداءً من اليوم تستطيع تحويل قيد تنظيمي إلى أفضلية تنافسية مستدامة. كما أن الجهة، التي تتوفر مسبقاً على مخطط جهوي للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون 2030، وعلى منظومة شراكات مهيكلة حول الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، تمتلك المؤهلات الضرورية لمواكبة هذه الدينامية.

الفاعلون الواجب تعبئتهم: لا يمكن أن تقتصر الاستجابة لآلية التعديل الكربوني على الحدود على المقاولات وحدها، بل تتطلب تعبئة منسقة للفاعلين الصناعيين المعنيين، وهياكل دعم التنافسية، ومؤسسات التكوين في المهن الخضراء، والشركاء الماليين القادرين على هيكلة آليات استثمار ملائمة لفائدة المقاولات المتوسطة.

القرارات المقترحة: إطلاق عملية جرد للمقاولات الجهوية المصدرة المعرضة لآلية التعديل الكربوني على الحدود، بهدف تقييم مستوى جاهزيتها، والنظر في إحداث برنامج جهوي لمواكبة إزالة الكربون الصناعي، منسجم مع أهداف المخطط الجهوي للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون 2030، ومع آليات التمويل المتاحة على المستويين الوطني والأوروبي.

تدبير الموارد والانتقال البيئي

دراسة تبرز النجاعة البيئية لتعاونيات القنب الهندي بالمغرب

أظهرت دراسة علمية منشورة في مجلة MDPI أن تعاونيات القنب الهندي بالمغرب تسجل أثراً بيئياً أقل مقارنة بالأساليب التقليدية أو الصناعية. ويعود ذلك إلى اعتماد تقنيات من قبيل السقي بالتنقيط، وتثمين الصنف المحلي "بلدية"، الذي مثل سنة 2025 أكثر من 83% من المساحات المحصودة، أي ما يعادل 2.622 هكتاراً من أصل 3.141 هكتاراً، مما يساهم في ترشيد استعمال الموارد الطبيعية والطاقة.

كما أن إدماج المنتجين ضمن إطار قانوني، تحت إشراف الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي، يساهم في ضمان توزيع أكثر إنصافاً للعائدات. وخلال سنة 2025، منحت الوكالة 4.147 ترخيصاً جديداً، ليرتفع العدد الإجمالي للتراخيص النشطة إلى 5.765، من بينها 5.492 ترخيصاً مخصصاً لنشاط الزراعة لفائدة 5.318 فلاحاً. ويواكب هذا الإطار التنظيمي نظام مراقبة مكثف، تم خلاله تنفيذ 7.526 عملية مطابقة خلال السنة.

وعلى مستوى التثمين، قام خمسة فاعلين بتشغيل وحدات للتحويل بطاقة إجمالية تصل إلى 560 طناً، فيما تم تسجيل 110 منتجات لدى الوكالة المغربية للأدوية، مما يعزز تنافسية المنتوج المغربي في أسواق الصحة ومستحضرات التجميل، التي أصبح حاضراً بها في أكثر من سبعة بلدان، من بينها فرنسا وسويسرا وأستراليا.

المصدر: رابط

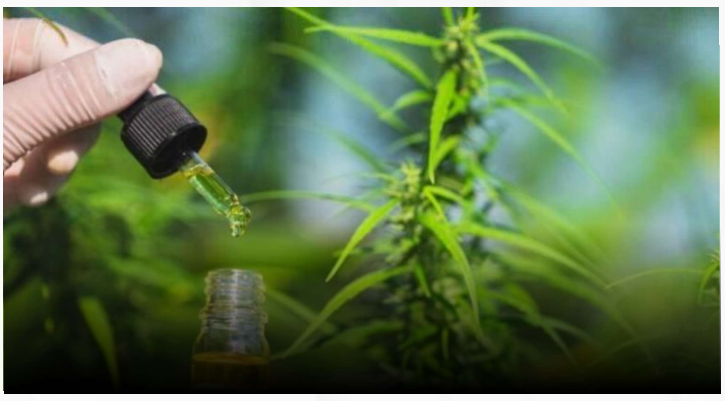

نقاط الاهتمام بالنسبة للعمل الجهوي

تستحوذ جهة طنجة-تطوان-الحسيمة على الجزء الأكبر من الإنتاج الوطني للقنب الهندي القانوني، خاصة بإقليمي شفشاون والحسيمة. وتؤكد نتائج هذه الدراسة ومعطيات الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي لسنة 2025 أن التقنين لا يقتصر على كونه إجراءً تنظيمياً فحسب، بل يساهم في هيكلة شعبة فلاحية متكاملة ذات امتدادات صناعية ودوائية وتجميلية على المستوى الدولي. ولا يمكن لمجلس الجهة أن يظل في موقع المتفرج أمام تحول اقتصادي واجتماعي بهذا الحجم داخل مجاله الترابي.

المخاطر الواجب استباقها: تخلق دينامية التقنين انتظارات قوية لدى الفلاحين، في وقت لا يزال فيه جزء منهم خارج الإطار القانوني. كما أن بطء وتيرة الإدماج أو طول المساطر الإدارية المتعلقة بمنح التراخيص قد يؤدي إلى توترات اجتماعية داخل مناطق قروية تعاني أصلاً من الهشاشة. إضافة إلى ذلك، فإن تمركز وحدات التحويل لدى عدد محدود من الفاعلين، بخمس وحدات فقط بطاقة إجمالية تبلغ 560 طناً، يطرح إشكالية العدالة في توزيع القيمة المضافة بين الصناعيين والمنتجين الفلاحيين.

الفرص الممكن اغتنامها: مع تخصيص 83% من المساحات المزروعة للصنف المحلي "بلدية"، وتسجيل 110 منتجات لدى الوكالة المغربية للأدوية، تتوفر هذه الشعبة على إمكانات مهمة للتميز داخل الأسواق الدولية المرتبطة بالصحة ومستحضرات التجميل. ويمكن للجهة أن تتموقع كمجال للتميز الفلاحي والصناعي في هذا القطاع، شريطة الاستثمار في التكوين، والبحث التطبيقي، والبنيات التحتية الخاصة بالتحويل المحلي.

الفاعلون الواجب تعبئتهم: يستوجب تطور هذه الشعبة تنسيقاً بين سلطات التقنين الوطنية، وهيئات الدعم الفلاحي والتنمية القروية، ومؤسسات التكوين المهني والجامعي، إلى جانب الفاعلين الاقتصاديين المحليين القادرين على الاستثمار في مجالات التحويل والتسويق الموجه للتصدير.

القرارات المقترحة: تحديد آليات تدخل مجلس الجهة لدعم إدماج صغار الفلاحين ضمن الإطار القانوني، خاصة عبر برامج للمواكبة التقنية والمالية، ودراسة إمكانية إدراج تطوير شعبة القنب الهندي القانوني كمحور خاص ضمن برنامج التنمية الجهوية 2022-2027، في انسجام مع أهداف تنمية الأقاليم القروية بالجهة.

03/04/2026 و 02/04/2026

ورشة دولية حول صمود المجالات المتوسطية في مواجهة المخاطر المناخية

احتضنت مدينة طنجة يومي 2 و3 أبريل 2026 ورشة دولية حول صمود المجالات المتوسطية في مواجهة الكوارث المناخية. وقد نُظمت هذه التظاهرة بمبادرة من البيت المتوسطي للمناخ، وعرفت مشاركة فاعلين مؤسساتيين وخبراء من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، بهدف تبادل التجارب حول سبل الاستباق والتكيف مع الأزمات الهيدرومناخية.

وتمحورت النقاشات حول تدبير المخاطر على المستوى المحلي، والحكامة متعددة المستويات، وآليات التمويل المناخي، في أفق التحضير للمؤتمر العالمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وكذا مؤتمر الأطراف COP 31.

المصدر: رابط

07/04/2026

ورشة لإعداد الخريطة الجهوية لمخاطر الطوارئ الصحية العمومية

احتضنت الجهة يوم الثلاثاء 7 أبريل 2026 ورشة عمل خصصت لإعداد الخريطة الجهوية لمخاطر الطوارئ الصحية العمومية. وقد نُظمت هذه الورشة من طرف المجموعة الصحية الترابية لطنجة-تطوان-الحسيمة، بشراكة مع مديرية علم الأوبئة ومحاربة الأمراض التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، في إطار تعزيز القدرات الجهوية المتعلقة بالاستعداد والاستجابة للطوارئ الصحية.

وتمحورت أشغال الورشة حول إعداد ملف جهوي لمخاطر الطوارئ الصحية العمومية، بهدف تحسين تحديد الهشاشات الصحية بالمجال الترابي، ودعم تخطيط آليات الوقاية والإنذار وتدبير الأزمات الصحية على المستوى الجهوي.

المصدر: رابط

15/04/2026

ورشة حول المشاورات الجهوية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للمدن المتوسطة

احتضن مقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، يوم 15 أبريل 2026، ورشة مخصصة للمشاورات الجهوية المتعلقة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للمدن المتوسطة، نظمتها المفتشية الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني، بمشاركة مجلس الجهة.

واستهلت أشغال الورشة بعرض تأطيري قدمته مديرة إعداد التراب الوطني، أعقبه لقاء تفاعلي عرض خلاله مكتب الدراسات نتائج التشخيص الترابي وأولى ملامح الرؤية الاستشرافية الخاصة بالمدن المتوسطة على مستوى الجهة.

المصدر: رابط

31/03/2026

مشاركة فعالة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة في التفكير الوطني حول التجمعات البحرية

في 31 مارس 2026 بالرباط، شارك رئيس مجلس الجهة عمر مورو، إلى جانب المدير العام للمصالح ربيع الخمليشي، في المؤتمر الوطني حول دور الجهات في تطوير التجمعات البحرية الساحلية، المنظم من طرف جمعية جهات المغرب بشراكة مع مبادرة " WestMED". وقد عرفت هذه التظاهرة مشاركة أزيد من 150 مشاركاً، في إطار الدينامية الوطنية الرامية إلى جعل الاقتصاد الأزرق رافعة استراتيجية للتنمية المستدامة.

وقدم المدير العام للمصالح عرضاً حول المؤهلات البنيوية التي تتوفر عليها الجهة في مجال الاقتصاد البحري، والمشاريع الجهوية ذات الأثر الكبير، إضافة إلى مقترحات عملية لتطوير تجمعات بحرية فعالة. وتؤكد هذه المشاركة تموقع جهة طنجة-تطوان-الحسيمة كمرجع وطني في القضايا البحرية، بالنظر إلى واجهتها الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية، وبنيتها المينائية ذات المستوى العالمي، وتقاليدها الراسخة في مجال الصيد البحري داخل الأقاليم الساحلية.

المصدر: رابط

في الأجندة الجهوية

من 04/07/2026 إلى 12/07/2026

أشغال وزارة الشؤون الخارجية: طنجة تحتضن الدورة السابعة عشرة للجامعة الصيفية لمغاربة العالم في يوليوز

من 4 إلى 12 يوليوز 2026، تنظم وزارة الشؤون الخارجية بمدينة طنجة الدورة السابعة عشرة للجامعة الصيفية المخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج. وستعرف هذه التظاهرة مشاركة حوالي 300 طالب وطالبة تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة، يتابعون دراستهم بمختلف دول العالم، ضمن برنامج يشمل ندوات، وورشات موضوعاتية، وزيارات ثقافية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الروابط بين كفاءات الجالية الشابة وبلدهم الأصلي، والمساهمة في الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية.

ويؤكد اختيار طنجة لاحتضان هذه الدورة مكانة المدينة كفضاء للحوار بين طموحات المجال الترابي ومسارات أبنائه المقيمين بالخارج، كما يتيح فرصة عملية للجهة من أجل تعبئة هذه الكفاءات لفائدة التنمية الاقتصادية والثقافية.

المصدر: رابط

- Ministère de la Transition énergétique et du Développement durable (MTEDD), Programmes et politiques d'efficacité énergétique régionale https://mtedd.gov.ma
- Commission européenne, Direction générale de la fiscalité et de l'union douanière, Prix des certificats MACF, premier trimestre 2026 https://taxation-customs.ec.europa.eu/carbon-border-adjustment-mechanism/price-cbam-certificates_en
- Haut-Commissariat au Plan (HCP) — Atelier sur les concertations régionales pour la Stratégie Nationale des Villes Intermédiaires (SNVI), région Tanger-Tétouan-Al Hoceïma https://www.hcp.ma/region-tanger/
- Le Matin, Efficacité énergétique et décarbonation : les plans régionaux dotés de 48,5 MMDH https://lematin.ma/economie/efficacite-energetique-et-decarbonation-485-mmdh-pour-les-plans-regionaux/338321
- Le Matin, Station de dessalement de Tanger : l'ONEE entame les préparatifs du projet https://lematin.ma/economie/station-de-dessalement-de-tanger-lonee-entame-les-preparatifs-du-projet/339748
- Les Éco, Efficacité énergétique : l'AMEE présente ses plans régionaux (PREED : Horizon 2030) https://leseco.ma/business/efficacite-energetique-lamee-presente-ses-plans-regionaux.html
- Les Éco, Inflation : hausse de l'IPC de 0,9 % en mars 2026 https://leseco.ma/maroc/inflation-hausse-de-lipc-de-09-en-mars.html
- Les Éco, RER : l'ONCF élargit le périmètre à Tanger et à la zone industrielle de Kénitra https://www.lavieeco.com/affaires/secteurs/rer-oncf-elargit-le-perimetre-a-tanger-et-a-la-zone-industrielle-de-kenitra/
- Le Desk, Le CRI Tanger-Tétouan-Al Hoceïma affiche 80 MMDH d'investissements approuvés en 2025 https://ledesk.ma/encontinu/le-cri-tanger-tetouan-al-hoceima-affiche-80-mmdh-dinvestissements-approuves-en-2025/
- Le Desk, Le Maroc fait le pari des régions pour décarboner son économie https://ledesk.ma/2026/04/02/le-maroc-fait-le-pari-des-regions-pour-decarboner-son-economie/
- La Vie Éco, Réhabilitation de 1 400 établissements de santé primaire au Maroc https://en.lavieeco.com/kingdom/health-completion-of-the-rehabilitation-program-for-1400-healthcare-facilities/
- La Quotidienne, Maroc-Régions : efficacité énergétique et décarbonation https://laquotidienne.ma/article/developpement_durable/maroc-regions-efficacite-energetique
- L'Économiste, Un cimetière à Tanger inscrit monument historique https://www.leconomiste.com/un-cimetiere-a-tanger-inscrit-monument-historique/
- L'Opinion, Musée maritime d'Assilah : un projet de 13,5 MDH pour préserver le legs halieutique https://lopinion.ma/fr/culture/arts/musee-maritime--un-projet-de-135-mdh-pour-preserver-et-promouvoir-le-legs-halieutique-dassilah
- H24 Info, Tanger Med : l'activité industrielle en hausse de 8 % en 2025 https://h24info.ma/economie/tanger-med-activite-industrielle-grimpe/
- Aujourd'hui le Maroc, Aéroports du Maroc : hausse du trafic passagers de 7,91 % à fin février https://aujourdhui.ma/economie/aeroports-du-maroc-hausse-du-trafic-passagers-de-791-a-fin-fevrier
- Aujourd'hui le Maroc, Atelier international sur la résilience des territoires méditerranéens face aux risques climatiques https://aujourdhui.ma/societe/catastrophes-climatiques-la-resilience-des-territoires-mediterraneens-au-coeur-dun-atelier-international-a-tanger
- Libération, 549 MDH pour soutenir l'organisation de 28 festivals cinématographiques https://www.libe.ma/549-MDH-pour-soutenir-l-organisation-de-28-festivals-cinematographiques_a160387.html
- Hespress, 12 MMDH/an et +20 % de budget : le Maroc revoit en profondeur le rôle des régions https://fr.hespress.com/470314-12-mmdh-an-et-20-de-budget-le-maroc-revoit-en-profondeur-le-role-des-regions.html
- Perspectives Med, Un Sofitel à Tanger : Risma et Accor consolident leur partenariat https://perspectivesmed.com/un-sofitel-a-tanger-risma-accor-consolident-leur-partenariat/
- Maglor, Tanger accueille la 17e Université d'été des Marocains du monde https://maglor.fr/fr/mre/tanger-accueille-la-17-universite-dete-des-marocains-du-monde
- Fastmarkets, European Commission publishes first CBAM certificate price https://www.fastmarkets.com/insights/european-commission-publishes-first-cbam-certificate-price/
- Bladi.net, Espagne-Maroc : le tunnel marin franchit une étape historique https://www.bladi.net/espagne-maroc-minutes-tunnel-marin-km-franchit-etape-historique,120590.html
- Médias24, Plus de 70 % des projets du PDR de Tanger-Tétouan-Al Hoceïma contractualisés : bilan de mi-mandat du Conseil régional https://medias24.com/2025/01/21/plus-de-70-des-projets-du-pdr-de-tanger-tetouan-al-hoceima-ont-ete-contractualises/
- Médias24, Tanger-Tétouan-Al Hoceïma : création de huit centres provinciaux dédiés à la transition énergétique (SLEC) https://medias24.com/2022/10/02/tanger-tetouan-al-hoceima-creation-de-huit-centres-provinciaux-dedies-a-la-transition-energetique/
- MAP Express, Conseil régional TTA : approbation de plusieurs projets économiques, culturels et environnementaux https://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/tanger-tetouan-al-hoceima-conseil-regional-approuve-plusieurs-projets-economiques-culturels/
- La Vie Éco, La région TTA en vedette à Marseille lors du Forum méditerranéen sur la transition énergétique (SLEC) https://www.lavieeco.com/influences/climat/la-region-tta-en-vedette-a-marseille-lors-du-forum-du-projet-service-local-energie-climat/
- Le Matin, Efficacité énergétique : l'AMEE s'allie à la région Tanger-Tétouan-Al Hoceïma https://lematin.ma/express/2023/efficacite-energetique-lamee-sallie-tanger-tetouan-al-hoceima/391575.html
- Site officiel du projet SLEC, Forum méditerranéen sur la transition énergétique et climatique, Marseille, novembre 2024 https://slec.ma/en/mediterranean-forum-on-energy-and-climate-transition/

COPYRIGHT- RÉALISÉ PAR : FORVIS MAZARS

نشـــــرة اليـــــقظة

المرصد الجهوي لليقظة الاستراتيجية والذكاء الترابي

لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

المـــــرصد الجـــهوي لليـــقظة الاســـتراتيجية والذكاء التـــرابي لطنجة – تطوان – الحسيمة
ⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰⵎⴰⵡⴰⵍⵏ ⵏ ⵜⵍⵍⵉⵜ ⴰⵎⴰⵣⵣⴰⵢ ⴰⴷ ⵜⵣⵢⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵏⵉⵎⴰⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵟⴰⵏⵊⴰ – ⵜⵉⵟⵡⴰⵏ – ⵍⵃⵙⵉⵎⴰ
Observatoire Régional de Veille Stratégique et d'Intelligence Territoriale de Tanger–Tétouan–Al Hoceïma

المملكة المغربية ROYAUME DU MAROC
جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
REGION TANGER-TÉTOUAN-HOCEIMA